٦/٢٠١٧

موجزات الوكالة
الخاصة بصانعي السياسات

IAEA

الشؤون القانونية

أهمية وجود إطار قانوني وطني مناسب للاستخدام الآمن والمأمون والسلمي للتكنولوجيا النووية

الدورة السنوية لمعهد القانون النووي التي عقدتها الوكالة في بادن بالنمسا في عام ٢٠١٥. (الصورة من: د. كالما/الوكالة الدولية للطاقة الذرية)

ملخَّص

- يُعَدُّ وضع إطار قانوني وطني مناسب ومواصلة تنفيذه من الأمور المهمة لضمان الاستخدام الآمن والمأمون والسلمي للتكنولوجيا النووية.
- وقد اعتُمدت طائفة واسعة من الصكوك القانونية الدولية تحت رعاية الوكالة في مجالات الأمان والأمن والضمانات والمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية.
- وتدعم الوكالة الدول الأعضاء في الالتزام بهذه الصكوك القانونية الدولية وتنفيذها وفي وضع تشريعات وطنية شاملة مناظرة لها.

مقدِّمة

تقدِّم التكنولوجيا النووية وعوداً بتحقيق فوائد عظيمة في طائفة متنوعة من الميادين؛ من الطب والزراعة إلى توليد الكهرباء والصناعة. بيد أنَّ الطاقة النووية والإشعاعات المؤيِّنة يمكن أيضاً أن تتسبَّب في مخاطر على الصحة والأمان البشريين وعلى البيئة، وهي مخاطر يلزم إدارتها وإخضاعها للتنظيم الرقابي بعناية.

ومن العوامل المهمة في هذا الصدد وضع إطار وطني قانوني مناسب ومواصلة تنفيذه من أجل تنظيم ومراقبة الأنشطة المتعلقة بالتكنولوجيا النووية.

يُعَدُّ وضع إطار قانوني وطني مناسب ومواصلة تنفيذه أمراً مهمًّا لجميع الدول التي تشارك في أي نشاط ينطوي على استخدام الطاقة النووية والإشعاعات المؤينة، من استخدام آلات الأشعة السينية للأغراض الطبية إلى توليد الطاقة النووية والتصرف في الوقود النووي المستهلَك.

موجزات الوكالة
الخاصة بصانعي السياسات

IAEA

ما هو القانون النووي؟

الغرض من القانون النووي هو إرساء إطار قانوني لمزاولة الأنشطة المتصلة بالطاقة النووية والإشعاعات المؤينة على نحو يوفِّر حماية وافية للأفراد والممتلكات والبيئة.

ويشمل القانون النووي ثلاثة ميادين أساسية يتعيَّن التطرُّق إليها عند وضع إطار قانوني وطني مناسب وهي:

- **الأمان**، ويُقصد به حماية الناس والبيئة من المخاطر الإشعاعية، وأمان المرافق والأنشطة التي تنشأ عنها هذه المخاطر؛
- **الأمن**، ويُقصد به منع الأفعال الإجرامية التي تنطوي على المواد النووية والمواد المشعَّة الأخرى أو على المرافق المرتبطة بتلك المواد واكتشاف تلك الأفعال والتصدِّي لها؛
- **الضمانات**، ويُقصد بها التدابير التي تضمن وفاء الدول بتعهُّداتها باستخدام المواد النووية لأغراض سلمية فحسب.

ويشمل القانون النووي أيضاً **المسؤولية**، ويُقصد بها وضع آليات للتعويض عن الأضرار النووية التي تنتج عن حادث نووي.

وينطوي القانون النووي على مكوِّن وطني وآخر دولي:

- **المكوِّن الوطني** – الوثائق التشريعية (على سبيل المثال: القوانين والتشريعات والنظم الأساسية والقرارات) التي ترسي قواعد من أجل الاستخدام المأمون والآمن والسلمي للتكنولوجيا النووية؛
- **المكوِّن الدولي** – اعتُمدت طائفة واسعة من الصكوك القانونية الدولية تحت رعاية الوكالة في مجالات الأمان والأمن والضمانات والمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية.

الصكوك القانونية الدولية

تضع الصكوك القانونية التي اعتُمدت تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية مبادئ ومتطلبات تحظى باعتراف دولي فيما يخصُّ الاستخدام المأمون والآمن والسلمي للتكنولوجيا النووية. وهي تشمل صكوكاً ملزمة قانونيًّا (مثل المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات) وصكوكاً غير ملزمة قانونيًّا (مثل مدونات قواعد السلوك ومعايير الأمان والوثائق الإرشادية في مجال الأمن).

وتمثِّل مجموعة الاتفاقيات التي انضمَّت إليها دولة ما أو الاتفاقات التي أبرمتها عنصراً هامًّا في الإطار القانوني الوطني لهذه الدولة. وعند الانضمام إلى أيٍّ من هذه الصكوك، تضطلع الدولة بعدد من الالتزامات، ويجب أن تكون تشريعاتها الوطنية متَّسقة مع هذه الالتزامات.

وتشمل الصكوك الملزمة قانوناً ذات الصلة ما يلي:

الأمان	الأمن	الضمانات	المسؤولية
• اتفاقية التبليغ المبكِّر عن وقوع حادث نووي • اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي • اتفاقية الأمان النووي • الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة	• اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية • تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية	• اتفاقات الضمانات الشاملة • البروتوكولات الإضافية لاتفاقات الضمانات الشاملة	• اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية • بروتوكول تعديل اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية • البروتوكول المشترك بشأن تطبيق اتفاقية فيينا واتفاقية باريس • اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية

موجزات الوكالة
الخاصة بصانعي السياسات

IAEA

وضع وتعزيز الإطار القانوني الوطني

منذ الأيام الأولى لتطوير التكنولوجيا النووية وحتى استخداماتها اليوم، لطالما اعتُبر أنَّ هذه التكنولوجيا تتطلب ترتيبات قانونية خاصة. ويوفِّر الإطار القانوني الوطني أساساً مناسباً لتنظيم ومراقبة الأنشطة التي تنطوي على التكنولوجيا النووية. وقد أثبتت التجربة في عدَّة دول أعضاء أن أفضل سبيل لتحقيق ذلك هو صياغة قانون نووي وطني شامل يضمُّ كل الجوانب ذات الصلة بالتنظيم والمراقبة في المجال النووي.

وعلى غرار سائر القوانين الوطنية، تُقيَّم التشريعات النووية وتُستعرض وتُعدَّل بصفة دورية حسب الاقتضاء من أجل تحديد ومعالجة الثغرات أو جعل التشريع متَّسقاً مع معاهدة أو اتفاقية انضمَّت إليها الدولة أو تزمع الانضمام إليها. وتُحدَّث القوانين أيضاً لكي تأخذ في الحسبان الخطط الجديدة لاستخدام التطبيقات النووية، أو الدروس المستفادة من التجارب الوطنية أو الدولية، أو استعراضات النظراء، أو أفضل الممارسات الدولية.

وينظر واضعو التشريعات، عند تقييم أو صياغة أو تنقيح التشريعات النووية وأي قوانين ذات صلة، فيما إذا كان الإطار القانوني الوطني:

- يشمل كل الأنشطة التي تنطوي على استخدام الطاقة النووية والإشعاعات المؤينة والتي يُضطلع بها أو يُزمع الاضطلاع بها في الدولة؛
- ويكفل إنشاء هيئة رقابية مستقلة ذات سلطات ووظائف واضحة فيما يتعلق بالتنظيم والرقابة في المجال النووي؛
- ويتضمَّن أحكاماً وافية بشأن الأمان والأمن والضمانات، وعند الاقتضاء المسؤولية عن الأضرار النووية؛
- ويمتثل للالتزامات القانونية الدولية الواقعة على الدولة؛
- ويتَّسم بالوضوح والاتِّساق ويخلو من الثغرات أو التداخلات التي يمكن أن تؤثِّر في الاضطلاع بالوظائف الرقابية.

مناقشة القانون النووي في مدرسة إدارة الطاقة النووية المشتركة بين اليابان والوكالة. طوكيو، اليابان، تموز/يوليه ٢٠١٧.

(الصورة من: مدرسة إدارة الطاقة النووية، اليابان)

برنامج الوكالة للمساعدة التشريعية

اعتُمدت طائفة واسعة من الصكوك القانونية الدولية تحت رعاية الوكالة في المجال النووي. ونظراً إلى تعقُّد الصكوك وتعدُّدها، فقد يكون وضع التشريعات النووية الوطنية واعتمادها مهمة صعبة. وإزاء ما تقدَّم، هناك طلب متزايد من الدول الأعضاء على المساعدة التشريعية التي تقدِّمها الوكالة.

ويركِّز الدعم الذي تقدِّمه الوكالة على ما يلي:

- إذكاء الوعي بين كبار الموظفين ومتَّخذي القرارات بشأن أهمية الصكوك القانونية الدولية التي اعتُمدت تحت رعاية الوكالة وبشأن أهمية إرساء إطار قانوني وطني مناسب ومواصلة تنفيذه؛
- ومساعدة الدول على تقييم التشريعات النووية واستعراضها ووضعها، وفهم الصكوك القانونية الدولية على نحو أفضل، وتنفيذ التزاماتها الدولية؛
- وتدريب المسؤولين من الدول الأعضاء في مجال القانون النووي من أجل دعم بناء القدرات الوطنية فيما يخص تقييم الإطار القانوني الوطني وتنقيحه ومواصلة تحديثه؛
- وإعداد وتعميم المواد المرجعية فيما يخص القانون النووي.

٦/٢٠١٧

موجزات الوكالة
الخاصة بصانعي السياسات

المشاركون في حلقة العمل الإقليمية بشأن القانون النووي للدول الأعضاء في منطقة أمريكا اللاتينية في سانتو دومينغو، الجمهورية الدومينيكية، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

(الصورة من: وزارة الطاقة والتعدين، الجمهورية الدومينيكية)

مجالات قد تستفيد الدول الأعضاء فيها من مساعدة الوكالة

- تقييم الإطار القانوني الوطني لكل منها وتحديثه، حسب الاقتضاء، فيما يتصل بمزاولة الأنشطة التي تنطوي على الاستخدام الآمن والمأمون والسلمي للتكنولوجيا النووية.
- تعزيز المعارف بشأن مختلف الصكوك القانونية الدولية المعتمَدة تحت رعاية الوكالة من أجل الاستخدام المأمون والآمن والسلمي للتكنولوجيا النووية.
- الاستفادة من برنامج الوكالة للمساعدة التشريعية بغية التوصُّل لفهم أفضل للعناصر التي يتألَّف منها الإطار القانوني النووي الوطني المناسب والإطار القانوني الدولي المتصل به.

للحصول على مزيد من المعلومات والدعم، يرجى الاتصال على العنوان التالي:

Legal Adviser and Director
Office of Legal Affairs
International Atomic Energy Agency
Vienna International Centre
PO Box 100
1400 VIENNA
AUSTRIA

رقم الهاتف: ٢١٥٠٠-٢٦٠٠ (١) ٤٣+

البريد الإلكتروني:
Legislative-Assistance.Contact-Point@iaea.org

ويمكن الاطِّلاع على تفاصيل إضافية عبر الرابط:
https://www.iaea.org/about/office-of-legal-affairs

تصدر موجزات الوكالة الدولية للطاقة الذرِّية عن مكتب الإعلام العام والاتصالات
المحرِّرة: آبها ديكسيت • التصميم والتخطيط: ريتو كين

للحصول على المزيد من المعلومات عن الوكالة وعملها، زوروا موقعنا الشبكي www.iaea.org
أو تابعونا على

أو طالعوا منشور الوكالة الرئيسي، مجلة الوكالة، عبر الرابط التالي www.iaea.org/bulletin

IAEA, Vienna International Centre, PO Box 100, 1400 Vienna, Austria
البريد الإلكتروني: info@iaea.org • رقم الهاتف: ٠-٢٦٠٠ (١) ٤٣+ • رقم الفاكس: ٧-٢٦٠٠ (١) ٤٣+